6,6٪ تراجعا بفائض الكويت التجاري مع اليابان

كونا: أعلنت وزارة المالية اليابانية أمس تراجع الفائض التجاري مع الكويت بنسبة 6,6٪ في نوفمبر الماضي على أساس سنوي ليصل إلى 27,7 مليار ين (236 مليون دولار)، وهو أول انخفاض له منذ 3 أشهر بسبب ضعف الصادرات.
وذكرت الوزارة في تقرير أنه على الرغم من انخفاض الفائض التجاري والواردات فإن الكويت حافظت على الفائض التجاري بين البلدين لمدة 8 سنوات وعشرة أشهر على التوالي. وأضافت أن إجمالي حجم صادرات الكويت إلى اليابان انخفض على أساس سنوي بنسبة 17,5٪ ليصل إلى 43,5 مليار ين (370 مليون دولار) ما يشكل تراجعا للمرة الأولى منذ 3 أشهر بينما شهدت واردات الكويت من اليابان انخفاضا بنسبة 31,5٪ لتصل إلى 15,8مليار ين (134 مليون دولار).

الصالح اجتمع مع ممثلي الاتحادات الاقتصادية ووضع 9 ملفات في مقدمة سلم أولويات المرحلة المقبلة

وعود حكومية بضخ سيولة في البورصة

محمود فاروق

وعد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح ممثلي القطاع الخاص خلال اجتماعات لجنة الشؤون الاقتصادية التي عقدت على مدار الـ 7 ايام الماضية بضخ سيولة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال وضع إجراءات تنشيطية للمحفظة الوطنية تتمثل في توزيع أموال على كبرى شركات الاستثمار لادارتها في السوق المحلي بمعرفتهم.

ومنحت الهيئة العامة للاستثمار شركة الوطني للاستثمار، ذراع بنك الكويت الوطني، وشركة كامكو للاستثمار ذراع مجموعة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» في سبتمبر الماضي جزءا من أموال المحفظة الوطنية يقدر بـ 50 مليون دينار لكل منهما لإدارتها في السوق المحلي. وسبق أن منحت الهيئة أموالا لإدارتها من المحفظة الى شركات استثمارية بينها المركز المالي.

وببلغ حجم المحفظة الوطنية نحو 1,5 مليار دينار وأنشأتها الحكومة الكويتية إبان الأزمة المالية لدعم السوق الكويتية، وكلفت الهيئة بإدارتها عبر ذراعها الاستثمارية شركة الكويتية الاستثمارية التي أدارت جزءا من المحفظة يقدر بـ300 مليون دينار.

ومن ناحية أخرى خرجت اجتماعات لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء مع ممثلي القطاع الخاص بـ 9 ملفات اقتصادية وضعتها في مقدمة سلم الاولويات المرحلة المقبلة، حيث عقدت اللجنة اجتماعين برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح خلال السبعة أيام الماضية، وتم تبادل وجهات النظر المختلفة فيما بينهم بشأن التطلعات الاقتصادية المستقبلية والخطوات الواجب اتخاذها لتعزيز المسار الاصلاحي الذي تتخذه الحكومة وتفعيل دور المجتمع المدني والاهلي.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقدته اللجنة امس مع كل من ممثلي غرفة التجارة والصناعة واتحاد مصارف الكويت واتحاد الصناعات الكويتية واتحاد شركات الاستثمار ناقش الدور المطلوب من وزارة الشؤون الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، ووضع آلية لضبط المهام والاختصاصات المنوطة بها لعدم تعارضها مع عمل وزارة المالية على اعتبار انها الجهة المنوط بها ميزانية الدولة وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ملفات اقتصادية

ويرى رئيس اتحاد شركات الاستثمار بدر السبيعي ان الحكومة وضعت ملف التنمية الاقتصادية في مقدمة أولوياتها خلال المرحلة المقبلة، مستندا في ذلك الى ان اللجنة الاقتصادية طلبت من كل جهة تمثل القطاع الخاص اعداد ورقة عمل للملفات الاقتصادية العاجلة وآلية تنفيذها خلال فترة زمنية محددة للعمل على تنفيذها.

اما نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة عبدالوهاب الوزان فيقول ان الغرفة وضعت مائياتها لمستقبل الاقتصاد الكويتي خلال الاجتماع وكيفية العمل على تنفيذها بالتضامن مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

واعتبر رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي الاجتماعات الحكومية مع ممثلي الاتحادات والقطاع الخاص نهجا جديدا تتبعه الحكومة مع ممثلي القطاع الخاص والمدني واقتناعهم بضرورة المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

ويؤكد نائب رئيس اتحاد مصارف الكويت عادل الماجد على ضرورة عقد مثل هذه الاجتماعات مع الاتحادات الاقتصادية خاصة قطاع البنوك الذي يعد ضمن العناصر الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية. ويضيف ان الاجتماع يؤشر الى الحرص الحكومي على وضع الشأن الاقتصادي في مقدمة سلم الاولويات للمرحلة المقبلة.

وتأتي الاجتماعات في ضوء توجيهات سمو امير البلاد وحثه على بذل الجهود التي تؤول الى الاصلاح الاقتصادي والمالي وتنفيذا لتعليمات سمو رئيس مجلس الوزراء الذي حرص في الجلسة الاولى لمجلس الوزراء على التوجيه بضرورة التركيز على الملف الاقتصادي والنهوض بمقومات الاقتصاد الوطني على كل المستويات.

تخفيف الأعباء

ويرى الخبير الاقتصادي مبارك العثمان ان الاجتماعات الحكومية مع القطاع الخاص ترتبط ارتباطا وثيقا بتخفيف الاعباء عن الموازنة العامة وتقليص النفقات وتحسين بيئة الاعمال وتعزيز اسواق العمل والتوجه نحو تخصيص الكثير من المرافق والخدمات بما يؤدي الى تحسينها ويخلق فرص عمل حقيقية للشباب وهو ما يصب في الصالح العام.

وحضر الاجتماع الأول للجنة الشؤون الاقتصادية ممثلون عن كل من جمعية الخريجين الكويتية وجمعية المحامين الكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية المهندسين الكويتية والجمعية الاقتصادية الكويتية اضافة الى المختصين في الجهات الحكومية المعنية.

وستقوم اللجنة باستكمال سلسلة لقاءاتها مع ممثلي القطاع الخاص والاتحادات المعنية بالشأن الاقتصادي والمالي خلال الفترة المقبلة لدراسة ومناقشة ما قدم لها من افكار واطروحات من قبل الجهات المعنية في القطاع الاهلي وجمعيات النفع العام وبلورتها في سياق يخدم خطة الاصلاح الاقتصادي والمالي التي تحرص الحكومة على المضي في الخطوات التنفيذية اللازمة لوضعها موضع التطبيق.

وتضم لجنة الشؤون الاقتصادية في عضويتها الى جانب الوزير الصالح كلا من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق.

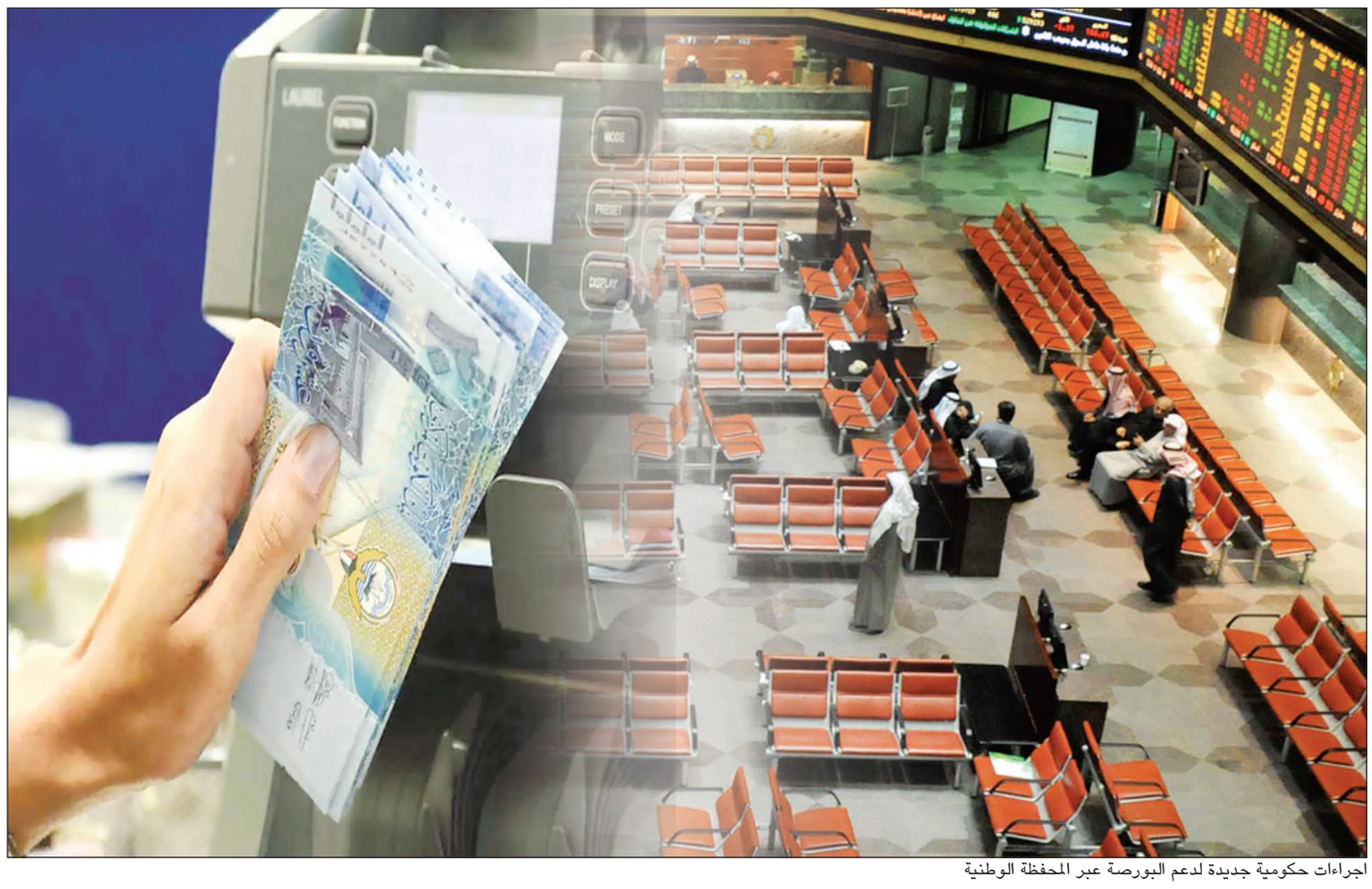
اجراءات حكومية جديدة لدعم البورصة عبر المحفظة الوطنية

إجراءات حكومية لتنشيط المحفظة الوطنية لدعم السوق

توزيع أموال على كبرى شركات الاستثمار لإدارتها في السوق المحلي بمعرفتهم

ورقة عمل لاتحادات المصارف والشركات والصناعة وآلية تنفيذها وفق جدول زمني

تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة وتقليص النفقات وتحسين بيئة الأعمال.. أبرز الملفات الاقتصادية

اختلاف بين الجهتين في اعتبار أن الصفقة بيع أو إعادة هيكلة

«المحاسبة» لـ «الكيماويات»: بياناتكم غير سليمة في بيع «أم إي جلوبال»

أحمد مغربي

سجل تقرير ديوان المحاسبة مآخذ عديدة على شركة صناعة الكيماويات البترولية حول تصرفاتها خلال السنة المالية الماضية 2015/ 2016، التي من أهمها إخطاره ببيانات غير سليمة بشأن استحواذ شركة ايكويت للبتروكيماويات على شركة أم إي جلوبال، حيث افادت الشركة «ديوان المحاسبة» بان العملية عبارة عن اعادة هيكلة ولكنها وفقا لتقرير مراقبي الحسابات تبين أنها عملية بيع حققت منها أرباحا بواقع 269,4 مليون دينار.

وقال ديوان المحاسبة في تقرير حصلت «الأنباء» على نسخة منه إن إفادة «صناعة الكيماويات» في إخطارها للديوان بأنها عملية إعادة هيكلة جانبه الصواب ويعني إخطار الديوان ببيانات غير سليمة، حيث إنه من البديهي كما تعلم الشركة والمستشارون العالميون والخبير القانوني أن إعادة الهيكلة لا تحقق أرباحا فعلية تؤثر في السيولة وتحول إلى مؤسسة البترول الكويتية.

وسجل «المحاسبة» مخالفة صريحة على الشركة في عدم اخذ موافقة المجلس الاعلى للبترول على عملية البيع باعتبارها الجمعية العمومية غير العادية، وتؤكد الشركة عدم انطباق أخذ موافقة المجلس الأعلى للبترول، حيث إن الشركة ما زالت تملك ما نسبته 42,5٪.

انخفاض المبيعات

ورصد «المحاسبة» انخفاض قيمة مبيعات الشركة خلال السنوات الماضية، حيث بلغت 120,1 مليون دينار خلال السنة المالية 2015/ 2016 وبانخفاض بلغ 13٪ عن السنة المالية 2014/2015 والبالغة 138 مليون دينار، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض كميات المبيعات لمنتج البولي بروبلين.

وأفادت الشركة بأن الانخفاض في قيمة مبيعاتها يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض كمية إنتاج البولي بروبيلن المتاحة للبيع لاستمرار فترة صيانة الوحدات المتعلقة بإنتاج المادة الخام لكل من شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة ايكويت للبتروكيماويات لأكثر من ثلاثة شهور مقابل شهر واحد فقط طبقا لما كان مخططا لها مع انخفاض سعر بيع الطن بمبلغ 71 دينارا مقارنة مع مثيله للسنة المالية 2014/2015، وقامت الشركة بتسويق كل الكميات المتاحة للبيع، أما أسعار البيع فهي أسعار عالمية ولا يمكن للشركة التحكم فيها.

ورصد «المحاسبة» عددا من الملاحظات المستمرة على شركة صناعة الكيماويات البترولية هي كالتالي:

1ـ وجود بعض الفروقات بن السجلات المخزنية والسجلات المالية لأرصدة مخزون مهمات وقطع غيار مصانع الأسمدة في 31/3/2016، حيث بلغت الأرصدة بالسجلات المالية 12 مليون دينار، بينما بلغت بالسجلات المخزنية 12,4 مليون دينار اي بفارق قدره 358 الف دينار، وتكررت هذه الملاحظة لمدة 7 سنوات.

2ـ انخفاض الأرباح لبعض الشركات الزميلة والتابعة عن السنة المالية، وبلغت نسبة الانخفاض لإحداها 72٪.

3ـ تدني نسبة الصرف على بعض المشروعات الرأسمالية حيث تراوحت النسبة بين 22٪ و50٪ وعدم الصرف على البعض الآخر منها خلال السنة المالية 2015/ 2016.

4ـ إصدار العديد من الأوامر التغييرية لبعض العقود بنسب تتراوح بين 23٪ و85٪ من قيمتها لعدم مراعاة الدقة عند تحديد نطاق الأعمال.

5ـ عدم نقل ملكية أبراج تبريد مياه البحر إلى الهيئة العامة للصناعة وذلك حتى 31/ 3/ 2016 على الرغم من صدور قرار الهيئة العامة للصناعة بالموافقة على أن تؤول ملكية مشروع تبريد مياه البحر إليها.

6ـ عدم الالتزام بالموازنة المعتمدة لبنود التدريب والتطوير الوظيفي للقوى العاملة الوطنية خلال السنة المالية 2015 /2016.

7ـ عدم الالتزام بساعات العمل الإضافي المسموح بها خلال السنة المالية 2015/2016، وتجاوز ساعات العمل الإضافي لبعض العاملين بنحو 137 ساعة وبنسبة 343٪ وبما يتعارض مع لائحة شؤون العاملين.

وذكر «المحاسبة» ان موجودات الشركة شهدت ارتفاعا، حيث بلغت 980,6 مليون دينار في 31/3/2014، وارتفعت إلى مليار دينار في 31/ 3/ 2015 واستمر في الارتفاع ليصبح 1,3 مليار دينار في 31/ 3/ 2016 وبزيادة قدرها 249,7 مليون دينار وبنسبة 23,6٪ عما كان عليه في السنة المالية السابقة.

انخفاض مبيعات البتروكيماويات خلال 2016/2015 بسبب طول فترات الصيانة وتذبذب الاسعار العالمية

عملية البيع تمت من دون أخذ موافقة «الأعلى للبترول»

انخفاض مبيعات الشركة بواقع 13٪ لتبلغ 120 مليون دينار

زيادة فترات الصيانة المجدولة لبعض الوحدات تهوي بالمبيعات

إصدار أوامر تغييرية وصلت إلى 85٪.. وعدم التزام بالميزانية

1,3 مليون دينار خسائر من تأخر الشحنات

قال تقرير ديوان المحاسبة ان تأخر «صناعة الكيماويات» في تحميل منتج اليوريا يكبدها خسائر كبيرة، ورصد تأخير الشركة في تحميل المنتج لاحدى الدول الاجنبية لمدة 5 أيام ورفض تلك الدولة تسلم الشحنة وطلبت سعر خصم اضافيا للمنتج كعقوبة على التأخير ولكن الشركة رفضت وتم تحويل الشحنة الى دولة أخرى.

وأورد الديوان بيانا يبين الخسائر البالغة 1,7 مليون دولار تحملتها الشركة نتيجة التأخير، وأفادت الشركة بأنه تمت جدولة مواعيد البواخر بفترات زمنية مناسبة مع الأخذ بالاعتبار احتمالية تأثرها بسوء الأحوال الجوية وتوقف عمليات الموانئ البحرية، وتم تحويل الموضوع إلى دائرة الشؤون القانونية بالشركة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لحفظ حقوق الشركة.

تذبذب صافي أرباح الشركة

ذكر ديوان المحاسبة ان صافي ربح شركة صناعة الكيماويات تذبذب خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث بلغت أرباح الشركة 353,2 مليون دينار في السنة المالية 2013/ 2014، وانخفضت في السنة المالية 2014/ 2015 لتصبح 178,8 مليون دينار، ثم ارتفعت في السنة المالية 2015 /2016 لتصبح 430,8 مليون دينار وبزيادة قدرها 252 مليون دينار وبنسبة 141٪ عن السنة المالية السابقة.

63٪ زيادة في مصروفات الشركة

ذكر «المحاسبة» ان مصروفات الشركة تذبذبت خلال السنوات الماضية، حيث بلغت 167,8 مليون دينار في السنة المالية 2014/2013 وانخفضت إلى 160,9 مليون دينار في السنة المالية 2015/2014، ثم ارتفعت في السنة المالية 2016/2015 لتصبح 556 مليون دينار بزيادة قدرها 216,3 مليون دينار وبنسبة 63,7٪ عما كانت عليه في السنة المالية السابقة.